رسالة في معنى المولى / للشيخ المفيد

رسالة في معنى المولى / للشيخ المفيد

المقدمة :

فصل :

فصل :

فصل

فصل

رسالة في معنى المولى

للشيخ المفيد

بسم الله الرحمن الرحيم

[١٦]

المقدمة :

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه : أنكر رجل من البهشمية ـ ضمّنا و إياه و جماعة من المعتزلة و المجبرة مجلس ـ أن يكون قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) : (من كنت مولاه فعلي مولاه)يحتمل الإمامة ، أو فرض الطاعة و الرئاسة .

و قال : غير معروف في اللغة و لا معلوم عند أهلها ، أن المولى إمام ، و لا مفترض الطاعة ، و لا يعبر أحد منهم عن الإمام بـ (المولى) و لا

[١٧]

عن المفترض الطاعة ، إلا إذا كان فرض طاعته من جهة الملك .

و قال : إن أهل اللغة هم الأصل في هذا الباب ، و إليهم يرجع في صحته و فساده ، و إذا ثبت عنهم ما ذكرناه في نفي معناكم في (مولى) من لفظه ، سقط تعلقكم .

فقلت له : ما أنكرت على من قال لك إنك لم تزد على الدعوى في جميع ما ذكرته شيئا ، و إن اللغة و أهلها بخلاف وصفك من إقرارهم بتضمن لفظة مولى الإمامة و علمهم بذلك و ظهوره و انتشاره في أشعارهم ، و كثرته في استعمالهم .

فمن ذلك قول الأخطل و هو يمدح عبد الملك بن مروان حيث

[١٨]

يقول :

فما وجدت فيها قريش لأمرها * أعف و أوفى من أبيك و أمجدا**

فأورى بزنديه و لو كان غيره * غداة اختلاف الناس أكدا و أصلدا**

فأصبحت مولاها من الناس كلهم * و أحرى قريش أن تهاب و تحمدا**

فوصفه بأنه أصبح إمامها و رئيسها من بين كل الناس بلفظة (مولاها) .

و الأخطل من لا يطعن عليه في العربية ، و لا يمكن تخطئته فيما علم من جهة اللغة ، كان أحد شعراء العرب و فصحائهم ، و المبرزين في معرفة العربية .

و الكميت بن زيد و هو ممن استشهد بشعره في كتاب الله عز و جل ، و أجمع أهل العلم على فصاحته و معرفته باللغة ، و رئاسته في النظم ،

[١٩]

و جلالته في العرب ، حيث يقول في قصيدته المشهورة :

و يوم الدوح دوح غدير خم *** أبان له الولاية لو أطيعا

و لكن الرجال تبايعوها *** فلم أر مثلها خطرا مبيعا

فلم أبلغ به لعنا و لكن *** أساء بذاك أولهم صنيعا

و أوجب له الإمامة بخبر الغدير ، و وصفه بالرئاسة من جهة (المولى) .

و ليس يجوز على الكميت مع جلالته في اللغة و العربية وضع عبارة على معنى لم يوضع عليه قط في اللغة ، و لا استعملها قبله فيه أحد من أهل العربية ، و لا عرفتها شيء عنه (كذا)كما وصفت أحد منهم ، لأنه لو جاز ذلك عليه جاز على غيره ممن هو مثله ، و فوقه ، و دونه حتى يفسد اللغة بأسرها ، و لا يكون لنا طريق إلى معرفة لغة العرب على الحقيقة ، و ينغلق الباب في ذلك .

ثم من تقدم هذين الرجلين من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) و فصحاء العرب الذين تحدوا بالقرآن ، و كان علامة إعجاز عجزهم عنه ، و قد شهدوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) يقول هذا الكلام في أمير المؤمنين (عليه السلام) ، و وصفه به ، و فهموا معناه ، و اضطروا إلى قصده فيه ، لمشاهدتهم مخارج ألفاظه و معاينتهم إشاراته ، و اضطرارهم بتحصيل ذلك إلى مراده ، كقيس بن سعد بن عبادة رحمه الله حيث يقول في

[٢٠]

قصيدته التي لا يشك أحد من أهل النقل فيها ، و العلم بها من قوله كالعلم بنصرته أمير المؤمنين (عليه السلام) و حربه أهل صفين و البصرة معه ، و هي التي أولها :

قلت لما بغى العدو علينا *** حسبنا ربنا و نعم الوكيل

حسبنا ربنا الذي فتح البصـ *** رة بالأمس و الحديث طويل

حتى انتهى إلى قوله :

و علي إمامنا و إمام لسـ *** وانا أتى به التنزيل

يوم قال النبي من كنت مولا *** ه فهذا مولاه خطب جليل

إن ما قاله النبي على الأمة *** حتم ما فيه قال و قيل

فيشهدها هكذا شهادة قاطعة بإمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) من جهة خبر يوم الغدير ، و يصرح بأن المقول فيه يوجب رئاسته على الكل ، و إمامته عليه ، هذا مع صحبته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) و رئاسته في الأنصار و مشاهدته الحال كما قدمنا بدءا .

ثم حسان بن ثابت و شعره المشهور في ذلك ، و هو شاعر رسول الله

[٢١]

(صلى الله عليه وآله وسلم) المقدم في الفصاحة في الجاهلية و الإسلام ، و قد قال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) : لا تزال مؤيدا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك) هذا مع رواية الشيعة بأجمعها عن أسلافها ، إلى أن ينتهي إلى عصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) أن الذي جعله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) لعلي (عليه السلام) في يوم الغدير هو الإمامة ، فإن الذي ضمنه لفظة (مولى) هو الرئاسة .

و في جملتهم أهل بيت رسول الله (عليه السلام) جميعا يدعون ذلك ، و يصححونه و يعتمدون عليه في إمامة أبيهم أمير المؤمنين (عليه السلام) ، و ليس يمكن عاقلا دفع أحد منهم عن العلم بالعربية ، و الاضطلاع باللغة ، إذ كانوا أهلها ، و عنهم أخذ أكثرها ، فلو لم يكن مع أصحابنا غير النقل في هذا الباب لأغناهم عن الأشعار ، و استشهاد أقوال أعيانهم من أهل اللغة ، فكيف و معهم جميع ذلك ، و هذا يكشف عن خطأ دعواك على أهل اللغة و اعتمادك على فساد قولنا من جهتهم .

فقال : جميع ما ذكرت لا دليل فيه على صحة ما ذهبت إليه ، و ذلك أن ما بدأت فيه من شعر الأخطل فإن المكنى عنه بالهاء التي في

[٢٢]

(مولاها)هي الأمة ، لأنه عنى بقوله : (فأصبحت مولاها)ناصر الأمة ، و الذاب عنها بولايتك ، هي دون أن يكون عنى الإمامة .

و كيف يكون مراده في هذا الباب الإمامة ، و (الهاء) على ما قدمنا كناية عن الأمة ، و لو كان أراد ذلك لكان معنى كلامه فأصبحت إمام الأمة ، و هذا مما لا يتلفظ به عاقل .

فأما شعر الكميت الذي ذكر فيه (مولى)فإنه لا حجة فيه ، من قبل أنه خبر عن اعتقاده في معنى خبر الغدير ، و العرب ليس يعصمها فصاحتها من الغلط في الاعتقاد ، و إنما كان يسوغ لك التعلق بالكميت لو ضمن شعره الذي ذكر خبرا عن العرب ، فأما و هو عن عقده كما شاء فليست فيه حجة .

و كذلك أيضا ما ذكرته عن قيس إن صحّ ، فهو خبر عن عقده دون العرب كافة ، و أهل الفصاحة عامة .

فأما حسان فقد كفينا التعلق به لشهرة مذهبه في أبي بكر و عمر و عثمان مما ينفي ما يدعى عليه في القول بإمامة علي بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) .

فأما ما ذكرت عن الشيعة فلسنا ندفع أكثرهم عن الفصاحة ، و لكنا ندفع جميعهم عن صحة عقد في معنى لفظة (مولى) إذا اعتقدوا فيها الإمامة ، و إذا كان الأمر على ذلك ، فقد صحّ ما ذهبنا إليه في هذا الباب .

فقلت : ما أنكرت على من قال لك : إن ما تأولت به شعر الأخطل ، و رمت بالالتجاء إليه إفساد تعلقنا به واضح البطلان ، و ذلك أن (الهاء) إنما هي كناية عمن تقدم وصفه دون ما لم يتقدم ، بل لم يجر ذكره البتة .

أ لا ترى أنه قد بدأ بذكر قريش فقال :

فما وجدت فيها قريش لأمرها ..... إلى آخر كلامه .

[٢٣]

ثم قال على النسق :

فأصبحت مولاها ..... من غير خلط للأمة بذكر قريش أو غيرها مما يصح أن يكنى بـ (الهاء) عنه .

فكيف يمكن تأويلك على ما تأولت مع أنه لو كان على ما ذهبت إليه ، لخرج الكلام من حد المدح المخصص أو تناقض في اللفظ ، و دلّ على فساد الغرض ، و ذلك أن نصرة الأمة لم تكن مقصورة عليه دون غيره كما ليست مقصورة على سائر الأنمة دون جماعة المسلمين ، بل قصرها على مذهبك يجب أن يكون على غير الإمام من العاقدين له ، لأنها بعقدهم يثبت ، و باختيارهم يصح ، مع كونهم من وراء الإمام ، لتأديبه عند الغلط ، و تقويمه عند الاعوجاج و الزلل .

فكان لا يبين منهم مما خصه به من المدح ، بل يكون الخاص له بذلك سفيها في قصده ، جاهلا في غرضه مع استحالة قوله : (فأصبحت مولاها)مبينا له ذلك بعد العقد دون ما قبله ، و هو على ما ذهبت إليه عنى أمرا قد كان حاصلا له لا محالة عند الخلق قبل العقد من النصرة التي يشترك فيها جميع أهل الإسلام ، و هذا باب يكشف عن صحة القول فيه تأمل شعر المادح ، و يستدل على أغراضه ، و يعرف به حقيقة ما قلناه عند الإنصاف دون ما تأولت .

فأما اعتذارك في شعر الكميت بذكر عقده ، و جواز الغلط في العقد ، فإنه من أعجب شيء ، و ذلك أن عقده في معنى اللفظ لم يكن من طريق العقول و لا القياس ، فتجيز عليه الغلط فيه ، و إنما كان من جهة اللغة إذ كانت معاني الألفاظ لا يرجع أحد من أهل العقل في عبارتها المستحقة لها إلى غير اللسان ، فلو جاز أن يتوهم على الكميت أن يغلط في اعتقاده معنى لفظ (المولى) حتى يجعله عند نفسه ما لم يجعله عربي قبله قط

[٢٤]

مع جلالته في اللغة لجاز أن يتوهم على جرير و الأخطل ، و الفرزدق .

بل على من تقدمهم مثل إمرئ القيس و زهير و نحوهما من شعراء الجاهلية وضع (رجل) و (فرس) و (حمار) على ما لم يضعه أحد من العرب قبلهم عليه ، بل لا ينكر أن يكون من تقدم هؤلاء أيضا قد فعلوا ذلك و مثله و هذا هو الذي قدمناه من غلق باب اللغة و الحيلة من إفساد الشريعة ، و هو يكفي في إسقاط ما ذكرته عن القيس إذ كان شيئا واحدا .

[٢٥]

فأما ما دفعت به حكايتنا عن حسان بمذهبه المشهور ، فليس بشيء يعتمد عليه ، و ذلك أنه لا يمتنع عندي و عندك ، بل عند كل أهل العقل أن يعتقد الإنسان مذهبا في وقت ، ثم ينصرف عنه إلى غيره في وقت آخر ، و يظهر قولا في زمان ، ثم يظهر ضده في زمان آخر ، و هو قول حسان المتضمن للشهادة على إمامة علي (عليه السلام) بخبر الغدير بعينه عند القول ، و ذلك أن الرواية جاءت بأنه استأذن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) عند ما سمع منه في أخيه أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يقول شعرا ، فأذن له فقال ذلك الشعر ، و ليس بمنكر أن يؤثر الدنيا بعده ، و يرغب عن الآخرة فيمدح أعداءه و يذمه هو بعد أن مدحه .

و قد كان زياد بن مرجانة بلا خلاف بين الأمة من شيعة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، و من أشد الناس حبا له و ولاية في الظاهر ، ثم آل أمره إلى التشيع لعثمان و الإغراق في مدحه ، و ذم أمير المؤمنين (عليه السلام) و الإغراق في سبه ، فما ينكر أن يكون حال حسان كحاله ، و لا يستحيل صحة هذا الشعر منه .

[٢٦]

فأما قولك إن الشيعة ليس يدفع فصاحة أكثرها ، غير أن ما تدعيه في لفظ (مولى) غلط منها من جهل العقد ، فالكلام فيه كالكلام في باب قيس و الكميت حرفا بحرف .

مع أنك قد أغفلت موضع الاعتماد ، و هو أنا اعتمدنا انتشارها عن سلفها من أهل الفصاحة ، و عن أهل بيت نبيها (عليه السلام) خلفا عن سلف ، إلى أن ينتهي إلى من حضر منهم يوم الغدير ، أنهم اعتقدوا إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقول ، و فهموها منه ، و علموها يقينا بقصد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) إلى إفهامهم ، و إشارته إليها عليهم ، و ليس هذا مما يقع الغلط فيه قياسا و لا عقلا ، بل إنما يقع أن وقع حسا و سماعا ، و هذا باطل لا محالة ، فيعلم أنك لم تعلم مما قلناه شيئا البتة .

فقال صاحب المجلس حين انتهيت إلى هذا الموضع : و إن شيخنا ـ أعزه الله ـ قد اعتمد أصلا صحيحا ، و هو أن ما طريقه اللغة فسبيل التوصل إليه سلوك طريقه دون التجاوز إلى غيره .

و قد رأينا جماعة ممن لا يختلف الناس في معرفتهم باللغة ، و لا يطعن عليهم في علمها ، و قد صنفوا الكتب المرجوع إليها من هذا الباب ، كالخليل بن أحمد ،

[٢٧]

و أبي زيد ، و فلان و فلان ، ثم لم يذكروا في موضع من كلامهم و لا تصنيفاتهم أن (المولى) إمام ، فعلم أن ما ذكره من دخول الشبهة على الشيعة في معنى اللفظ صحيح إذ لم يكونوا راجعين فيها إلى أحد من عددناه و هم أئمة اللغة .

فأما أمر الكميت فإنه يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون عبر عن الإمامة بلفظ المولى لاعتقاده الإمامة بها و لا يكون ذلك معروفا عند أهل اللسان .

و الوجه الآخر أن يكون اتقى الله في معنى الإمامة من لفظة مولى يومي إلى أنه تعمد الكذب في ذلك على أهل اللغة فلم يتق الله على القلب و الصدر .

و الوجه الآخر أن يكون اعتقد أن ما جرى يوم الغدير يوجب له التفضيل على الكل و التفضيل علامة الإمامة على ما ذهب إليه جماعة الراوندية و اعتقدوا إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) من جهة فضله فيما

[٢٨]

زعموا على الكل لا من جهة النص .

فأما حسان فما سمعنا منك قولا عنه فكنا نتأمله و ننظر معناه غير أنك أضفت إليه في الجملة مثل ما أضفت إلى الكميت و هلم ما قال حسان لكي ننظره كما نظرنا ما تقدم .

فقلت له ما أنكرت على من قال لك إن الذين وصفتهم بمعرفة اللغة و جعلتهم أئمة فيها و أشرت إلى وجوب الرجوع إليهم فيما تعلق بها ليس هم الحجة بانفرادهم دون غيرهم و لا كل من عداهم من أهل اللغة راجعا إليهم بل لو قالوا قولا بأجمعهم و خالفهم عليه مثلهم في العدد أو دونهم ممن قد اشتهر أيضا بمعرفة اللغة و إن لم يكن له مصنف يأتي به لوجب الترجيح عندك بين القولين و النظر في المذهبين حتى لو أنهم أنكروا شيئا فجاء بصحته رجل من أهل البادية لشاع لمحبه و لم يمتنع بإنكارهم .

و إنما كان يسلم لك ما تعلقت به لو كان من عددت و ذكرت جميع أهل اللغة المرجوع إليهم كيف و الذين عددت إنما هم في جملة أهل اللغة كالجزء الذي لا يتجزأ في أكثر العالم فليس لك بهم تعلق مع أنك لم تجد عنهم النكير على من جعل المولى إماما و بمعنى الإمام و لم ترجع في ذلك إلى شيء من كتبهم و مصنفاتهم و إنما رجعت خلو الكتب و المصنفات من تسطير ذلك و ليس خلوها منه دليلا على فساده لا سيما و قد بينا إثبات من لا يطعن عليه من أهل اللغة أن الإمامة بلفظة مولى

[٢٩]

و استشهدنا بأشعارهم التي هي أشهر عنهم من أن يجحد لو أمكن إنكارها و لا خلاف بين أهل العلم أن المثبت في هذا الباب و أشكاله أولى من النافي فأما ما قسمته من أمر الكميت فإن القسم الأول منه قد أتينا عليه بما لم نسمع له جوابا .

و الثاني قد مضى أيضا ما هو إسقاط له و هو أنه إن جاز أن يتوهم على الكميت و هو أحد من استشهد بشعره في كتاب الله عز و جل و فاق في النظم شعر أهل عصره و بلغ في الفصاحة الرتبة التي لم يخف على أحد من أهل الأدب أن يكون حملته العصبية و العناد على أن يتقي الله تعالى على ما وصفت بالقلب و يستعمل عبارة لم يستعملها أحد قبله و يضع لفظا على غير معناه حتى يسيره في الشعر و يظهر التدين به لم يأمن أن يكون كثير من فصحاء الجاهلية الذين لم يعتقدوا الإيمان فيحجزهم عن الكذب دون أن يكونوا كالكميت في الديانة قد وضعوا أكثر هذه الألفاظ الذي نضعها نحن على المعاني الآن و لم يكن لها قبل بل كانت على غيرها و معهودة في سواها لعصبية على طائفة منهم لغرض من الأغراض أو محبة الإبداع ليعرفوا بالخلاف أو عنادا لبعض منهم أو لسبب من الأسباب فاتقوا الله تعالى في ذلك على حسب اتقاء الكميت في لفظة مولى و يكونوا به أخلق و فعلهم له أجدر و هو عليهم و منهم أجوز و هذا هدم للأصل بأسره و إفساد اللغة جميعا و تشكيك فيها جملة و هو باب الإلحاد .

فأما الوجه الثالث فإنه تأويل فاسد بين الإحالة و ذلك أنه لو كان

[٣٠]

كما وصفت جعلت إماما باعتقاد الفضل لا بالقول لعلق ما يعينه به من الولاية على الجميع و الرئاسة بذكر الفضل بعينه دون القول الذي لم يوجبه البتة و إنما كان على ما زعمت عنده كاشفا عن رتبة بها يستحق ذلك الوصف أو كان إذ ذكر القول لا يقتصر عليه في باب الرئاسة دون ما يوجبه من الفضل بل يضم أحدهما إلى الآخر .

فلما أفرد القول نفسه دل على أنه لم يرد إيجاب الإمامة بغيره كيف و هو مع هذا يعدد في جميع قصائده المشهورة في مدائح بني هاشم فضله الذي بان به من الكل شيئا بعد شيء و خصلة بعد خصلة و لا يوجب له الإمامة عند ذكر شيء فيه بلفظه حتى إذا انتهى إلى يوم الغدير بعينه .

فالإمامة بنفس القول الواقع فيه دون ما سواه فهل يخفى هذا الباب على أحد أو يمكن تأويله مع ما وصفنا إلا عند إمكان تأويل جميع أقوال الشعراء على غير أغراضهم و صرفها بأسرها عن مراداتهم و أما استشراحك إياي شعر حسان فإني لم انصرف عنه إلى الإجمال إلا لعلمي بشهرته عندكم و استفاضته فكان اقتصاري على ما مضى من نظيره في الشهرة من الشعر يغني عن ذكره معينا .

فأما إذا رمتم شرحه فهو قوله عند نصب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) عليا (عليه السلام) في يوم الغدير بعد استئذانه في قول الشعر و الإذن له في ذلك على ما جاء في الأخبار :

[٣١]

يناديهم يوم الغدير نبيهم *** بخم و أسمع بالرسول مناديا

فقال فمن مولاكم و وليكم *** فقالوا، و لم يبدوا هناك التعاديا

إلهك مولانا و أنت ولينا *** و لن تجدن منا لك اليوم عاصيا

فقال له : قم يا علي فإنني*** رضيتك من بعدي إماما و هاديا

فمن كنت مولاه فهذا وليه * فكونوا له أنصار صدق مواليا**

هناك دعا اللهم وال وليه * و كن للذي عادى عليا معاديا**

و هذا صريح في الإقرار منه بإمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) من جهة القول الكائن في يوم الغدير من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) لعلي (عليه السلام) لا يمكن تأويله و لا يسوغ صرفه إلى غير حقيقته .

فقال صاحب المجلس هكذا :

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) في يوم الغدير قم يا علي فإنني رضيتك للعالم إماما .

كما قال حسان فيما أضفته إليه فإن كان قال ذلك فقد سقطت الخصومة و لا حاجة بك إلى التعلق بلفظة مولى مع احتمالها .

و إن كان إنما قال : (من كنت مولاه فعلي مولاه) على ما تقدم القول فيه فهذا القول الذي حكيته عن حسان كذب لا محالة و الكذب سبيلنا جميعا أن نطرحه .

فقلت له : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) و إن لم يكن قال هذا القول مفصلا حتى حسب تفصيل حسان له فقد أتى بمعناه بأخصر لفظ و أفهمه فافتقر حسان في شرحه إلى ما حكيناه عنه من القول و ليس كل حكاية تضمنت غير لفظ المحكي و إن أفادت المعنى مطرحة و لا

مستدلا بها على كذب الحاكي و لا غلطه .

و لو كان ما اعتمدت عليه اعتمادا لاستحال حكاية العربي بالفارسي و الفارسي بالنبطي و العبراني بالسرياني و بطلت جميع الحكايات المنظومة إذ كان ما حكي بها غير منظوم و هذا يوجب أن لا يكون أحد من الشعراء المتقدمين و لا المتأخرين صدق في حكاية قضية مضت و حكمة نقلت و ذكر كرم وجد و فعل عجيب وقع إلا إذا حكوه بألفاظه الجلية عينا و ذكروه على ترتيب التعبير سواء و هذا ما لا نذهب إليه و لا أحد من أهل النظر فنشتغل في الإطناب فيه .

فعاد صاحبي المتكلم أولا فقال : إن الذي أتيت به من شعر الأخطل فإنه و إن لم يكن أراد بقوله فأصبحت مولاها الخلافة على ما قلت و أراد قريشا على ما وصفت فليس أيضا فيه دلالة على ما ذهبت إليه و ذلك أنه أراد بمولى أي ناصر قريش و من يجب أن ينصره قريش و الكميت فقد قلنا إنه لا يستحيل أن يكون اعتقد فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) على الكل بما جرى يوم الغدير فأوجب له الإمامة به لا من جهة القول .

فراسله الكلام صاحب المجلس هاهنا فقال : و يمكن أن يكون غلط و إن كان من أهل اللغة و إن إمرأ القيس مع جلالته في معنى صاحبه قد غلطه جماعة في شيء ذكره عنه لم أحفظه في وقت إتياني هذه المسألة و هو نفسه أعني الكميت قد غلط في قوله :

أبرق و أرعد يا يزيـ *** د فما وعيدك لي بضائر

فلم ينكر غلطه في لفظة مولى و إن كان على الصفة التي هو عليها في اللغة .

فقال المتكلم أولا الأمر كما وصفه سيدنا أدام الله عزه يعني صاحب المجلس و يمكن أيضا ما قلناه .

و تكلم رجل منهم من آخر المجلس فقال و كيف و هم يدعون يعني أصحابنا

أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) قال في ذلك لعلي (عليه السلام) (أنت أمير المؤمنين) فلا يستحيل أن يكون الكميت عمل على هذا فقال ما قال في شعره من جهته و لم يقله من جهة لفظة مولى .

و تكلم قوم من جنبات المجلس ، و اختلط كلامهم ، فسكتهم ، ثم أقبلت على صاحبي المتكلم الأول مهماً : ما أنكرت على من قال لك : إن ما لجأت إليه أيضا في هذه النوبة مع تسليم أن (الهاء) كناية عن قريش من أن

(المولى) هو الناصر ، و إنما أراد نصرته لقريش ، و نصرتهم له يسقط من قبل أن نصره قريش لم يتجدد وجوبها عليه بالعقد له بالإمامة بل هي لازمة نصرتهم له قد تقدم وجوبها عليهم قبل العقد له من جهة السنة و الكتاب و الإجماع على وجوب نصرة المسلم للمسلم و المتدين أخاه في الدين .

فلم يك يحتاج في وجوبها إلى طلب كرم أبيه و فضله كما زعم الشاعر في طلب قريش ذلك حيث يقول ما ذكره :

فما وجدت فيها قريش لأمرها *** أعف و أوفى من أبيك و أمجدا

و أورى بزنديه و لو كان غيره *** غداة اختلاف الناس أكدى و أصلدا

[٣٤]

تجدد حال بعد أن لم تكن

فأصبحت مولاها من الناس كلهم *** و أحرى قريش أن تهاب و تحمدا

و لو لا أن الأمر على ما قلناه دون ما قلت ، ما كان وجوب نصرته لهم و نصرتهم له مما يوجب تهنئته و حمده دون سائر الناس الناصرين و المنصورين اللهم إلا أن يكون نصرة إمامة ، و سلطان رئاسة ، فيعود الأمر إلى ما قلناه ، و قد قدمت أن تأمل الشعر بعين الإنصاف يؤكد قولنا ، و يبطل ما خالفه دون النظر و الاحتجاج ، و قد بان ذلك و الحمد لله .

ثم أقبلت على صاحب المجلس ، فقلت : ما قاله سيدنا ـ أدام الله عزه ـ في غلط إمرئ القيس عند من غلطه ، و الكميت في بيته من الشعر الذي طعن فيه ، فقد رضينا به شاهدا ، و ذلك أن الذي غلطهما من منتحلي اللغة شذ بتغليطهما من سائر أهلها ، و تفرد في الحكم بما لم يوافقه عليه أحد من رؤساء علمائها ، و صار في ذلك فردا من بينها ، و مسناً في الشذوذ من جملتها و لم يكن كذلك إلا لرئاستهما في المعرفة ، و تقدمها في الصناعة و كونهما قدوة لمن نشأ بعدهما .

و إذا كان كذلك ، فواجب أن تكون هذه الحال حال من غلط من عددناه في لفظة (مولى) و ما عبر بها ، و هذا يؤكد ما قلناه و يزيده بيانا و يسقط ما خالفه و ضاده في معناه ، على أن البيت الذي حكي عن الأصمعي الطعن فيه على الكميت ـ رحمة الله عليه ـ بخلاف بيته

[٣٥]

المتضمن النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) بخبر الغدير في الحكم ، و ذلك أنه إنما ساغ لمن طعن فيه الطعن لتفرده دون متقدم متبوع ، و لا قرين مماثل مذكور ، مع ما في ظاهر اللغة المشهورة في خلافه ، و إن كانت له فيه حجج يعتمد عليها و دلائل يلجأ في جوازه إليها .

و ما تأوله من خبر الغدير و صرح به فيه ، فقد سبقه إليه من يعتمد في باب القول عليه ممن عددناه من أهل الفصاحة من الصحابة و أهل البيت (عليه السلام) ، و حكموا فيه بمثل ما حكم ، و طابقه عليه و سائر أهل عصره من الشيعة ، و من (نشأ بعده)من أهل الفصاحة ، فلم يك عروضا لذلك ، و لا نظيرا له من وجه من الوجوه .

ثم شرعت في إفساد ما تعلق به الرجل الذي حكيت اعتراضه بالخبر الوارد في يوم الغدير في السلام على علي بإمرة المؤمنين ، فامتنعوا من استماعه .

و قال صاحبي المتكلم ، الكلام معي دونه ، و ليس يجب أن تكلم كل من كلمك ، فيذهب الزمان ، و فروا من الكلام عليه كل الفرار ، ثم شرع في كلام أورده لم أحفظ فيه زيادة على ما تكلم بعدم موافقته على معاني ما أسقطته به مما تقدم من كلامي ، و انقضى المجلس و انصرفنا .

[٣٦]

فصل :

اعلم أرشدك الله : أن نفس ما اعتمدوا عليه في دفعنا عن معنى لفظة (مولى) يفسد عليهم بالذي راموا به فساد دليلنا في صحته من الشعر و الرواية بعينه ، و ذلك أنه يقال لهم : إذا كنتم قد تركتم حال من ذكرناه من أهل الفصاحة ، و جعلنا اعتمادنا ثلاثة منازل :

أحدها : الجهل و الغلط .

و الثاني : العصبية و العناد .

و الثالث : التأويل المتعلق بالاعتقاد .

فما أنكرتم أن تكون هذه الثلاثة المنازل حال من دعوتمونا إلى الرجوع إليه و إلى كتبه و مصنفاته ، و زعمتم أنهم العماد في هذا الباب ، إذ لم يكونوا معصومين من ذلك ، و لا مبرأين منه ، و لا علم عليهم في دفع جوازه منهم ، بل كانت أحوالهم داعية إليه ، و أسبابهم مقربة منه ، و دواعيهم موقعة فيه ، لأنه قد فصلت لهم الرئاسة لا شك من جهة من كان يدفع نص النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة ، و يتدين بذلك ، و يلبث عليه معاقب ، و قد علم كل عاقل تأثير الرغبة و الرهبة في الحق و ستره ، و الباطل و قسره ، و هذا ما لا يجدون فيه فصلا .

[٣٧]

فصل :

و قد كنت ذكرت بعد انصرافي من المجلس شيئا من كتاب غريب القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، يبطل دعواهم التي اعتمدوها ، و تغلطهم فيها ، ذاكرت بها بعضهم بعد ذلك ، و هو أن أبا عبيدة و ظاهر أمره و مذهبه المشهور الخلاف على الشيعة ، و المضادة لهم ، قال في كتاب غريب القرآن في تفسير قوله عز و جل في سورة الحديد هِيَ مَوْلاكُمْ أي أولى بكم ، قال لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه *** مولى المخافة خلفها و أمامها

هذا لفظه بعينه ، في كتابه بعينه ، لا زيادة فيه و لا نقصان منه ، و لو لا أن أبا عبيدة لم يخطر بباله عند تفسير هذه اللفظة بهذا التفسير ما للشيعة من التعلق في إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ما صرح به و لكتمه كسلفه و إخوانه و مضى على سنتهم ، و الله ولي الحمد في إتمام نوره و لو كره المشركون .

[٣٨]

فصل

و يقال لمن اعترض فقال : ما أنكرتم أن يكون الكميت بن زيد رحمة الله عليه إنما عنى بقوله :

و يوم الدوح دوح غدير خم *** أبان له الولاية لو أطيعا

ما جاء في الخبر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) أمر الناس في ذلك اليوم بالسلام على علي بإمرة المؤمنين ، فتوهمه صحيحا يعمل عليه ، و لم يعن قوله : (من كنت مولاه فعلي مولاه) لأنه كان من أهل الفصاحة ، و لم يك يجهل مثل هذا فبطل ما تعلقتم به .

أول ما في هذا الباب أنه لو كان على ما وصفت ، لكان من أدل دليل على تكذيب أصحابك جميعا ، أو بطلان دعواهم على الشيعة أنه لم يك أحد منهم فيما مضى يدعي الإمامة لأمير المؤمنين (عليه السلام) من جهة القول الصريح ، حتى قذفه إليه ابن الراوندي و افتعله و رتبه ، فتعلقوا به ، و أحدثوا الاحتجاج و الذب عنه ، و هذا إسقاط لكافتهم ، و طعن لا شبهة فيه على سائر شيوخهم ممن تأخر و كان في عصر ابن الراوندي و بعده ، كأنهم بأجمعهم يدعون ذلك و يقولون به ، و يستغرون الجهال ، لا سيما و شيخهم الأجل أبو علي اعتماده عليه ، و هذا مما لا به نفس الذي قدمت حكاية الاعتراض عنه ، و لا أحد منهم كافة الآن .

فصل

ثم يقال له : إن الروايات التي جاءت بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) أمر الأمة أن تسلم في يوم الغدير على أمير المؤمنين (عليه السلام) بإمرة المؤمنين ، إنما جاءت بأنه لما قرر الأمة على فرض طاعته ، ثم قال عقيب ذلك (فمن كنت مولاه فعلي مولاه) و استوفى الكلام فيه أمر الأمة حينئذ أن تقر له بمعنى ما جعله له بلفظة (مولى) فقال لهم سلموا عليه بإمرة المؤمنين كان أمره (عليه السلام) إياهم بذلك كشفا عن معنى اللفظ و جاريا مجرى التفسير و أخذا بالإقرار بالمعلوم و تأكيد المقصود و هذا موضح عن صحة ما قلناه نحن في لفظة (مولى) له .

و شيء آخر : هو أن المقام إذا وجد فيه شيئان أجمع على أحدهما و اختلف في الآخر و كتم التعلق به في مدح إن كان ما وقع فيها مدحا أو ذما إن كان ذما و نظم المتعلق به شعرا ، أو تكلم فيه نثرا ، فمحال أن يقصد إلى المختلف منه دون المتفق عليه ، و المكتوم دون المشهور ، إلا أن يكون في غاية الجهل و العناد و النقص .

و ليس يتوهم بالكميت رحمه الله هذه المنازل و إن كان يطعن عليه في الغلط من جهة الرأي و القياس ، و ما يقع من العقلاء الألباب بالشبهات .

و إذا كان الأمر على ما وصفناه ، و كان قوله (عليه السلام) : (من كنت مولاه فعلي مولاه) مجمعا على أنه كان في يوم الغدير و ظاهر ذلك عام في الكل ، حتى لا يذكر الغدير إلا و يراد بذكره مقدمة القول ، و لا يقال القول إلا و سائر مستمعيه ذاكرون به المقام ، و لم يك ما اختصت به الشيعة من قوله (عليه السلام) في ذلك اليوم : سلموا على عليّ بإمرة بالمؤمنين يجري هذا

المجرى ، بل كان على ما تقدم وصفه من المختلف فيه ، المجحود المختص بطائفة دون أخرى ، دل ذلك على أنه لم يرده الكميت ، و قد أجمل التعلق بالغدير و يومه ، و لم يفصل ما فيه .

و شيء آخر و هو : أن الشيعة لم تقتصر في ادعاء النص على يوم الغدير بدون غيره ، بل قد روته في يوم الدار عند دعوة بني هاشم ، و وافقها على ذلك جمهور أصحاب الحديث من العامة و غيرهم ، و في أماكن شتى ، و مقامات أخر ، فكيف يصح أن يكون أراد ذلك الكميت ، فلم يعلقه بيوم الدار ، مع استفاضته في الطائفتين و لا بغيره مما عددناه ، و علقه بيوم الغدير ، و هو يرى الشيعة كلها تعتمد من يوم الغدير في الإمامة على لفظة مولى للإجماع خاصة ، دون ما كان بعدها مما رووه و أقلوا من الاحتجاج به لموضع الخلاف ، و هذا ما لا يتوهم أحد ، و بالله نستعين ، و صلى الله على سيدنا محمد النبي و آله الطاهرين و سلم تسليما كثيرا كثيرا